المقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه.

وبعد: فإن المؤمن لا يَتَقَضَّى عجبه ممّا قد يُصَرِّفُهُ الله تعالى به من تَهْيِئَاتِهِ عزَ وجل –لحفظ سنة نبيه ρ – عن أن يّدخُلَ إليها الدخيلُ، أو أن يّتسلّل إليها الباطلُ.

لكونه عند ذلك يستيقن بأنه تعالى على ما وَعَدَ –بِوعْده الصادق الحق– بحفظ كتابه من أن يّأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، وهو وحْيُهُ المتلوُّ – المُتعبّدُ بتلاوته– وكذلك وعدُهُ الصادقُ الكريمُ: يراه المؤمن يمتدُّ فيشملُ بالحفظِ سنةَ نبيّه الكريم، فهي وحي محفوظ.

أما أنها وحي: فقد قال الله –جلّ ذكره–: { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى } [النجم: 2،1]، وقال ρ:"ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" [1]، والمثل هذا هو السنة [2]، وهي البيان للقرآن كما نصّ عليه الكتاب العزيز نفسه: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِم } [النحل: 44].

وأما أنها محفوظة: فلأنه لا يكون المُبيَّنُ محفوظاً –حفظا تامًّا– إلا إذا كان بيانُهُ محفوظاً مّعه، ووعْدُ الله حقٌّ لا يتخلّف، وتامٌّ لاّ يَعتريه نقص، فقوله تعالى: { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون } [الحجر: 9] فيه دليلُ حفظِ السنة فهي ذِكرٌ، وقد قال

(1) عن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه؛ رواه أبو داود في سننه: 35 كتاب السنة –6 باب في لزوم السنة (4594)، وأحمد في مسنده برقم (17174) قال الألباني "بسند صحيح" كما في كتابه (الحديث حجة بنفسه) ص (32).

(2) كما قال الحافظ ابن كثير في تفسيره 1/ 7.

تعالى: { فَاسْـأَلُوا أَهْلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنْـتُمْ لا تَعْلَمُـونَ } [الأنبياء: 7، النحل: 43] وأهل الذكر: هم العالمون بالكتاب والسنة.

فالاستدلال على الحفظ –بما أفادته الآية الكريمة– جاء بطريقتين لا خفاء فيهما: إما بشمول الذكر للكتاب والسنة معاً، فهما يحصل بهما التذكُّر، وإما بدلالة اللزوم: فلا بد لحفظ المُبيّن من حفظ بيانه معه [1].

ومن وسائل حفظها ما هيّأه سبحانه لدى الذين شَرُفُوا بخدمتها: من حاسّة مُرهفة، ويقظة راصدة، وتوفيق منه سبحانه لهم، وكلاءة لا تخفى آثارها على المُتلمّس لها ببصيرة مهديّة بهُداه سبحانه وتعالى.

وقد ضرب المُوفّقون مثلا –لذلك– معقولا؛ لا يتردّد في التسليم به أحد، وهو طول الممارسة والخبرة التي تُولّد الحاسّة التي لا يتوفّر وجودها بدونها أبداً، شأنها في ذلك شأن سائر المهارات الإنسانية؛ وما هو مألوفٌ فيها.

فلهم للألفاظ النبوية تمييز، وبسبب طول خبرتهم يهتدون إلى معروفها ويستنكرون مُنكرها، ولا يلتبس عليهم المنحول، ولا ينطلي عليهم الزائف.

{ فلله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين، وله الكبرياء في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم} [الجاثية: 36-37].

ولقد استوقفني ما رأيته من تنبيهات أهل العلم في هذا المجال، وما قررته كتب علوم الحديث في مبحث "الموضوع" من الحديث، وهو المكذوب المفترى على رسول الله ρ وما يذكرونه من قرائن في متن الحديث تُشعر بوضعه، وهو عدم لياقة لفظه لأن

(1) انظر: الوضع في الحديث: 1/ 11 و306.

يكون صادرا عنه ρ، وتراجمهم –رحمهم الله– في كتبهم تنطق بذلك، ومنه –على سبيل المثال– ترجمة الخطيب البغدادي بقوله: (بابٌ في وجوب اطّراح المنكر والمستحيل من الأحاديث) [1].

و(قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب ؟ قال: إذا روى عن النبي ρ: "لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها" علمت أنه يكذب) [2].

قال السخاوي: (ومن ركة المعنى "لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها"، ولذا جعل بعضهم ذلك دليلا على كذب راويه). [3]

بل من الأمثال –التي بين سائر الناس– قولهم: (إذا كان المتكلم مجنونا فليكن المستمع عاقلا): يُنبّهون به على ما ينبغي أن يُتلقّى به الكلام مما يدعو لتقبُّله أو رفضه، كقولهم: (حدِّثِ العاقل بما لا يُعقل فإن صدّق فلا عقل له) كأنهم يقولون: اِفترض فيه العقل وألقِ لسمعه ما لا يُعقل وانتظر النتيجة.

وروى البيهقي بسنده عن يوسف بن الحسين [4] قوله: (إذا أردت أن تعرف العاقل من الأحمق فحدِّثْهُ بِالمُحال فإن قَبِلَ فاعلم أنه أحمق) [5].

فلمكانة خبرة المحدثين بما يليق بالحديث النبوي يعرفون الأصيل من الدخيل، واللائق برسول الله ρ من غيره، بحمد الله وفضله ورحمته.

وقد تَتَابَعَتْ كتب علوم الحديث على ذكر هذه القرينة بأنها (ركّة لفظ المروي) أو (ركاكة لفظ المروي).

---

(1) الكفاية ص 602.

(2) المحدث الفاصل ص 316.

(3) فتح المغيث 2/ 129.

(4) أبو يعقوب الرازي الزاهد (ت: 304 هـ) كما في العبر 1/ 447.

(5) شعب الإيمان 4/ 167 رقم (4687).

وقد بحثوا –رحمهم الله– في كون المروي فصيحا أو أفصح ليكون سالما من هذه الآفة، وهل هو مُطَّرِدٌ ؟، وهل يَكفي الاعتداد بوجود الركاكة في اللفظ وحده، أو في اللفظ والمعنى معا ؟، وهل هناك ما يُعكّر على الاعتداد بهذه القرينة ؟ ولكون هذا قرينة فهو لا يستقلّ بإفادة ثبوت الفصيح ونفي الركيك، بل هو قرينة مساعدة، وقرائن الحال تشدّ من الأدلّة وتقويها، كما تلمّس بعضهم في المروي عن النبي ρ ما يُرشد لذلك من توجيه، وبحثوا ما لعلّه يطرأ من محذور فتح باب الهوى للقبول والردّ إذا لم يُتَلَقَّ هذا التوجيه تَلَقِّيًا صحيحًا يُؤمَن به مِن شر هذا المحذور.

جاءت فقرات هذا البحث لاستجلاء ما لدى أهل العلم في هذه الجوانب المذكورة، والله المسؤول –بمنّه وكرمه– تسديد الخُطَى، والعافية من مزالق الخَطَا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وصلى الله على معلم الناس الخير: سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الركاكة لغة:

قال العلامة ابن فارس: ("رَكَّ" الراء والكاف أصلان: أحدهما –وهو معظم البابِ–: رِقّةُ الشّيء وضعفُه، والثاني: تراكُمُ بعضِ الشَّيء على بعض.

فالأوَّل الرِّكُّ، وهو المطر الضعيف. يقال: أَرَكَّتِ السّماءُ إركاكاً، إذا أَتَتْ بِرَكٍّ، وقد أركّت الأرض.

ورَكَّ الشَّيءُ، إذا رَقّ. ومن ذلك قول النَّاس: "اقطَعْها مِن حيث ركَّت" بالكاف...، أو: "اقطعه من حيث ركَّ"، قال: أي من حيث ضَعُفَ)[1].

وذكر الزمخشري مصدرين للفعل؛ فقال: (رَكَّ يَرِكُّ رِكَّة ورَكَاكَة)[2] وكذلك قال الرازي [3].

"الركاكة" في كلام علماء المصطلح والأصوليين:

قال ابن الصلاح: (وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وُضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها).[4]

وقال الحافظ ابن حجر: (اعترض عليه بأن ركاكة اللفظ لا تدل على الوضع؛ حيث جُوّزت الراوية بالمعنى، نعم إن صرح الراوي بأنّ هذا صيغةُ لفظ الحديث وكانت تخل بالفصاحة، أو لا وجه لها في الإعراب: دل على ذلك، والذي يظهر أن المؤلف لم يقصد أن

(1) معجم مقاييس اللغة 2/ 377.

(2) أساس البلاغة 382/1.

(3) مختار الصحاح ص (255).

(4) علوم الحديث لابن الصلاح ص 99.

ركاكة اللفظ وحدها تدل كما تدل ركاكة المعنى، بل ظاهر كلامه أن الذي يدل هو مجموع الأمرين: ركاكة اللفظ والمعنى معاً (1).

وعند التأمّل في كلام الحافظ هذا تبرز خمس ملحوظات:

الأولى: التنبيه على اجتماع ركة اللفظ والمعنى معا.

الثانية: عدم التسرّع بالحكم بالوضع بمجرد ركاكة اللفظ حيث جُوزت الرواية بالمعنى، فقد يكون الراوي رواه بغيرِ فصيحٍ (2).

على أن الإمام أبا العز المُقترح –جدّ الشيخ ابن دقيق العيد لأمه؛ رحمهم الله– سبق إلى القول ببعض هذا في قوله: (نعم؛ إنْ صرّح أنّ هذا صيغةُ المصطفى ρ وكانت تخل بالفصاحة رُدّت روايته وتبين وهمه) كما نقله عنه الزركشي (3).

الثالثة: ما تكون فيه الركاكة عند الحافظ له صورتان:

أ– ما يُخِلُّ بالفصاحة.

ب– ما لا وجه له في الإعراب.

الرابعة: أنه مع تجويز الرواية بالمعنى؛ الذي نبّه عليه الحافظ، إلا أن ضوابطه لا مِراء في لزوم التقيُّد بها، ولا تسامُح في اشتراط وجودها.

قال د. نور الدين عتر: إن (المحدثين اشترطوا للرواية بالمعنى: أن يكون راوي المعنى عالما باللغة، عالما بما يُحيل معاني الألفاظ، ومَن زعم أنه رواه بالمعنى –فأتى به ركيك التركيب، مُتهافت

(1) النكت 164/2، وتَبِعَ الصنعاني الحافظ على هذا في توضيح الأفكار 94/2 ومثّل بحديث وضع الجزية عن أهل خيبر.

(2) أي بغير لفظٍ فصيحٍ، فأُقيمت الصفة مقام موصوفها.

(3) النكت على ابن الصلاح للزركشي 2/ 265.

التاسُب– فإنه، لا شك، قد أخلّ بالمعنى ويجب أن يُردّ، كما أننا لا نعلم حديثا مقبولا قد جاء مُسِفَّ [1] الألفاظ، مُختلّ التركيب) [2].

الخامسة: أن بُعد المعنى مِن رسول الله ρ نجد العلامة عبد الرحمن بن الجوزي –رحمه الله– يذكره؛ وهو مِن أوسع الذين جمعوا الأحاديث الموضوعة، أو لعلّه أَوْسَعُهُم، فنجده يردّ أحاديث لركاكتها في أربع مُناسبات، وقد حاول فضيلة الأستاذ الدكتور مسفر الدُّمَيني –حفظه الله– في مقاييسه استخلاص ما يدخل تحت مقياس (ركاكة ألفاظ الحديث وبُعد معناه) [3]، مِن خلال حكم ابن الجوزي على أربعة أحاديث كما يلي:

أ – أوّلها: قال عنه: (هذا الحديث من الموضوعات النادرة التي لا تليق بمنصب رسول الله ρ، لأنه مُنزّه عن الكلام الركيك والمعنى البعيد) [4].

ب – ثانيها: قال عنه: هذا حديثٌ في فضائل السُّوَر مصنوع بلا شك.... فإنه قد استقرأ السور وذكر في كل واحدة ما يُناسبها من الثواب بكلام ركيك في نهاية البرودة؛ لا يُناسب كلام رسول الله ρ) [5].

ج – ثالثها: فيه دعاءٌ بأسماءٍ لله تعالى، قال فيه: (هذا حديث موضوع على رسول الله ρ، وفي طُرقه كلمات يتنزّه رسول الله ρ عن مثلها، وأسماءٌ: يتعالى الحقُّ عنها....) [6].

(1) لو قال: (سَفسَاف الألفاظ)، فهو في لسان العرب 9/ 154: (الردئ من كل شيء)، أما (المسفّ) فقال عنه: (كل شيء لزم شيئا ولصق به).

(2) منهج النقد في علوم الحديث ص (312).

(3) مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه "الموضوعات" من ص (105) إلى ص (114).

(4) الموضوعات 1/ 214 –216 رقم (301).

(5) الموضوعات 1/ 390 –392 رقم (470) و(471).

(6) الموضوعات 3/ 437 –439 رقم (1670).

د –رابعها: نقل عن ابن الجوزي فيه كلامَ ابن عدي: (هذا –بهذا الإسناد– باطل، وهذه الألفاظ –التي ذُكرت في هذا الحديث– لا تُشبه ألفاظ رسول الله ρ) [1].

ثم علّق ا.د. مسفر الدميني على هذه الأمور التي جاءت في كلام العلامة ابن الجوزي وأنها (أعمُّ مِن "بُعد المعنى"، لأننا لا ننسب إلى رسول الله ρ إلا معنًى يَليق به، فإذا قلنا: هذا اللفظ يُنزّه عنه النبي ρ كان أبلغ مِن قولنا "معنًى بعيد"، وعلى هذا يكون المقياس الذي قرّره ابن الجوزي هو: "إذا كانت ألفاظ الحديث ركيكة يُنزّه عن مِثلها رسول الله ρ فالحديث موضوع").

ثم نبّه فضيلته على قيدٍ –سبق وروده في كلام الحافظ رحمه الله– هو إخراج ما يصحّ به معنى الحديث؛ الذي جنى عليه تصرُّف الراوي –سيّئ القريحة– في تعبيره عنه بلفظ ركيك، من هذا.

وختم كلامه على هذا المقياس وحساسيّته بأن ("ركاكة اللفظ" أمرٌ تقديريٌّ يختلف مِن شخص إلى شخص؛ وإن كان هناك قدرٌ مُشترَكٌ بين الجميع).

وانتهى إلى أن الواجب أن نُطبّق هذا المقياس فيما نتّفق عليه فقط، دون ما قد يقع فيه اختلاف الاجتهاد.

هذا ونجد العلامة الزركشي –وهو يذكر الركاكة– يقول: (في كون ذلك من دلائل الوضع: نظرٌ) ومع هذا يستشهد[2] رحمه الله –لما جاء عند ابن الصلاح من هذا– بحديث أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما، الذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى، ويقول مُوجّها للأخذ به: (واعلم أنه قد استعمل أئمة الحديث هذه الطريقة، ولهم في معرفة ذلك مَلَكَةٌ يعرفون بها الموضوع،

(1) الموضوعات 3/ 358 –359 رقم (1598) والكلام كله لابن عدي في الكامل 2/ 579.

(2) أشار ابن عراق إلى استشهاد الزركشي هذا في تنزيه الشريعة 5/1، ولم يُسمّه، حيث قال: (وقد استأنس بعضهم لذلك بخبر أبي حميد وأبي أسيد).

وشَاهِدُهُ: أن إنسانا لو خدم مَلِكاً سنين ؛ وعرف ما يحب وما يكره، فجاء إنسان ادعى أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال إنه يكرهه).[1]

ومن الأصوليين من بحث جانبين في هذا:

الجانب الأول: ما هو فصيح وأفصح، وقد تطرق إليه بعض علماء الأصول، كما قال الزركشي: (الترجيح بحسب اللفظ؛ ويقع بأمور: أولها: فصاحة أحد اللفظين مع ركاكة الآخر، وهذا إن قبلنا كلا منهما، فإن لم نقبل الركيك، كما صار إليه بعضهم، لم يكن مما نحن فيه.

وقال قوم: يرجح الأفصح على الفصيح، لأن الظن بأنه لفظ النبي عليه الصلاة والسلام أقوى.

والصحيح أنه لا يُرجَّح به، لأن البليغ قد يتكلم بالأفصح والفصيح، لا سيما إذا كان مع ذوي لغة لا يعرفون سوى تلك الفصيحة) [2]، ونجد ابن النجار يشرح آخر هذا الكلام بقوله: (قال بعضهم: إذا كان في اللفظ المروي ركاكة لا يقبل، والحق أنه يقبل إذا صح السند، ويحمل على أن الراوي رواه بلفظِ نَفْسِهِ، وعُلِمَ مما تقدّم: أنه لا يرجح الأفصح على الفصيح، وذلك لأن النبي ρ كان ينطق بالأفصح وبالفصيح، فلا فرق بين ثبوتهما عنه، والكلام فيما سوى ذلك، لا سيما إذا خاطب من لا يعرف تلك اللغة التي ليست بأفصح لقصد إفهامه)[3].

الجانب الثاني: ما يعكّر على الاستدلال بالركة –سوى ما سبق– وهو ما ذكره فضيلة الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع بقوله: (ومما يُشْكِلُ على هذا الطريق: أنّ من الكذابين من كان

(1) النكت على ابن الصلاح للزركشي 2/264-265.

(2) البحر المحيط 6/ 165.

(3) شرح الكوكب المنير 3/156.

يحُاكي الكلمات النبوية، ويأتي بالعبارات البليغة والحقِّ من القول مركَّباً على الأسانيد التي ظاهرها السلامة، فيحسبه بعض الناس من كلام النبي ρ، وهذا من أغمض ما يكون، إذ لا يتبيّنه إلا حاذق عارف، يقارن بين المتون والأسانيد فيقيس على المحفوظِ: المعروفَ.

ومثال ذلك من هؤلاء الكذابين: "أبو جعفر عبد الله بن المسور الهاشمي"، فقد صحَّ عن الثقة رَقَبَةُ بن مِصْقَلَة العبدي قوله: "كان يضع أحاديث، كلامَ حقٍّ، وليست من أحاديث النبي ρ، وكان يرويها عن النبي ρ، وثبت عن محمد بن سعيد الشامي المصلوب قوله: "إني لأسمع الكلمة الحسنة، فلا أرى بأساً أن أنشئ لها إسناداً".

قلت: ووجود مثل هذا يُبطل عبارةً يدّعيها بعض الناس في بعض أحاديث الضعفاء المتهمين والمجهولين: "هذه الكلمات حق، لا بد أن تكون خارجة من مشكاة النبوة"، كذلك يُبطل قبول خبر المجهول الذي لا يُعرف له على خبره مُتابعٌ معتبرٌ على ما روى ؛ لجواز أن يكون على نفس صفة هذا الهالك، حتى يتبين أمره في الثقة والأمانة).[1]

(1) تحرير علوم الحديث (1062/2).

التنبيه النبوي الكريم

لِوَعْيِ السنّة النبوية وتمييزها عمّا عداها

هنا: حديثان، وثالثهما أثر لعلي بن أبي طالب τ، فآثارٌ: للتابعين فتَبَعهم، ثم أقوال لبعض العلماء في هذا.

1 – روى صحابة كثيرون عن رسول الله ρ قوله: " نضّر الله عبدا سمع منا شيئا فبلّغه كما سمع"[1] والحديث متواتر[2].

---

(1) هذا لفظ حديث الترمذي 5/ 34 رقم (2657)، عن ابن مسعود τ، وقال عنه: (حسن صحيح).

(2) أفرد فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد –حفظه الله– مُؤَلَّفاً له سمّاه: دراسة حديث "نضّر الله امرءاً سمع مقالتي.." رواية ودراية، وجاء في ص (8) قوله: (الحديث ليس في الصحيحين ومع ذلك هو متواتر)، وذكر في ص (25) مجمل رُواته من الصحابة كما أحصاهم الحافظ ابن منده رحمه الله: (24) صحابيا، رضي الله عنهم جميعا، ثم ساق طُرُق رواياتهم، كما خصّص الصفحات من (10) إلى (20) –في الفصل الأول من الباب الأوّل– للألفاظ التي ورد بها متن الحديث، وجاء بلفظ (وعاها) في (9) روايات منها عن عدد من الصحابة، بل في أكثر من طريق عن ابن مسعود –كما في ص (56) برقم (20)، وص (69) برقم (27) بلفظ: "فوعاها وحفظها وعقلها"، وقال عنه الترمذي: (حسن صحيح)، كما سبق، وحسّنه المنذري في الترغيب والترهيب: 1/ 23 و السيوطي في الدر المنثور –بإسناد البزار– من حديث أبي سعيد الخدري τ، ولم أقف عليه في المطبوع من (البحر الزخار)، وهو في كشف الأستار 1/ 85،ورواه الحاكم في المستدرك 1/ 162 – 163 من حديث جبير بن مطعم وقال عنه: (هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين؛ قاعدةٌ من قواعد أصحاب الروايات، ولم يخرجاه)، ثم قال: (رواه محمد بن إسحاق بن يسار من أوجه صحيحة عن الزهري)، ثم قال: (وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأنس رضي الله عنهم، وغيرهم عدة، وحديث النعمان بن بشير من شرط الصحيح)، وكذلك قال المنذري: (وقد روي هذا الحديث أيضا عن ابن مسعود ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير =

على أن هذا الوعي الذي يُوصي به رسول الله ρ عامّة رُواة حديثه؛ رُويت فيه وصية أُخرى؛ فحُملت على مدى أدقّ، ومعنى أعمق، لا يحصُل ولا يتحقّق إلا لِمُحدّث جعل حديثه –عليه الصلاة والسلام– أنيسه وجليسه وأليفه، لَدَى فِئةٍ رّاسخة الأقدام في معرفته؛ هي على مُستوًى أعلى مِن مُستوى ذلك الواعي الموصوف بذلك.

2 – فقد روى أبو حميد وأبو أُسيد –رضي الله عنهما– أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تُنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه".

هذا الحديث تكلم العلماء –رحمهم الله– على روايته سنداً ومتناً، واختلف كلامهم على ما احتواه متنه من معنًى، وعلى سياق إسناده: تعليلاً أو قبولاً.

وسأبدأ بكلامهم على متنه: هل هو سائغ لا استنكار له؟ أو فيه ما يُستنكر؟ لكون ذلك مِمّا تُكلِّم فيه بسببه.

ولم أقف على من استنكر معنى متنه جُملةً إلا العلامة الشوكاني –رحمه الله–، ولِذا سأُقدّمه مع مناقشته، أما من عداه فوجّهوه ولهم كلام حول معناه؛ وسيأتي كلامهم.

=

وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأبي قرصافة جندرة بن خيشنة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وبعض أسانيدهم: صحيحٌ)، ومِمّا هو محلُّ شاهدٍ هنا ألفاظ مروية لها تعلُّق بمعنى لفظ (وعاها) وهي: (حفظها)، (سمع قولي ثم لم يزد فيه)، (بلّغه كما سمع).

أولا: استنكار الشوكاني؛ كما يلي:

1 –جاء في كلامه الربط –واضحاً– بين حديث أبي حميد وأبي أسيد هذا؛ وحديثٍ لأبي هريرة؛ ضعيف [1].

2 –متن حديث أبي هريرة τ: "إذا حُدثتم عني بحديث يُوافق الحق فخذوا به حَدَّثْتُ به أو لم أُحدّث"، ولفظه مُستنكر ظاهر الإنكار [2]، فربَطَ الشوكاني بينه وبين حديث أبي حُميد وأبي أسيد –الذي ذكره تالياً له– بقوله: (وهذا وإن كان يشهد لذلك الحديث [3] لكن أقول: أنكره قلبي وشعري وبَشَرِي، وظننت أنه بعيدٌ من رسول الله ρ)، وهو –قبل ذلك– لم يَرْتَضِ تصحيح من صحّح حديث أبي حميد وأبي أسيد؛ وحكاه بصيغة التمريض فقال: (بإسناد قيل إنه على شرط الصحيح).

3 –لم يُوافق الشيخ المعلمي –رحمه الله– الشوكاني على كلامه –على الحديثين– واستنكار مَعنييهما جملةً؛ فقال: (أما الخبر المبدوء به في هذا البحث، وما في معناه، فلا ريب في

(1) ومثل هذا الربط –أو التداخل–: ما جاء في تعليق الشيخ طارق بن عوض الله على المنتخب من العلل للخلال، للعلامة ابن قدامة –رحمه الله–، ففي خلال كلام المعلق على حديث أبي حميد وأبي أسيد في ص (147 –148) أقحم كلامَ العقيلي على حديث أبي هريرة في ص (149)، وكلامَ ابن الجوزي عليه، دون تمييز، أما الشوكاني –كما سيأتي في النقطة الرابعة أعلاه– فذكر ما نسبه لابن الجوزي على سبيل الظن، ولعلّه لم يُمكنه الرجوع لكتابه حينئذ، والله أعلم.

(2) وسيأتي بيان من أخرجه، ولفظ آخر له.

(3) وقال قبل ذلك –في ص (281) مُشيرا لحديث أبي هريرة–: (وبالجملة فهذا الحديث –بشواهده– لم تسكن إليه نفسي، مع أنه لم يكن في إسناد أحمد، ولا في إسناد ابن ماجه، من يُتّهم بالوضع)، وعلّق عليه الشيخ المعلمي في آخر الحاشية رقم (1) بقوله: (إذا قام البرهان على بطلان المتن لم يتوقّف الحكم ببطلانه على وجود مُتّهم بالوضع في سنده)، وجاءت الإشارة للشواهد، ومن المعهود في تعبيرات أهل هذا العلم إطلاق لفظ (شاهد) –أحيانا– على ما لا يصلح للاستشهاد به، ولعلّ ذلك على التوسُّع، ومقصودهم –والله أعلم– ما رُوي في ذلك بمعنى الشاهد، والله أعلم.

استكار القلوب لها [1]، وأما خبر عبد الملك بن

(1) يعني الذي رُوي –من طرق– من حديث أبي هريرة τ، ولفظه: "لا أعرفنّ أحدا منكم أتاه عني حديث –وهو مُتّكيء على أريكته– فيقول: اتلوا عليّ به قرآناً، ما جاءكم عني من خير –قلته أو لم أقله– فأنا أقوله، وما أتاكم عني من شر فأنا لا أقول الشر"، وبّوه البيهقي –في المدخل– على ما في لفظه من استكار –كما في مفتاح الجنة ص (44) رقم (92)– بقوله: (صَدْرُ هذا الحديث مُوافق للأحاديث الصحيحة في قبول الأخبار، وقوله: "قلته أو لم أقله" –من هذه الأحاديث–: ما لا يليق بكلام النبي ρ ولا يُشبه المقبول).

ونقل السيوطي –في مفتاح الجنة ص (42 و43) بالأرقام (80 – 89)– تنبيه البيهقي على توهين أهل العلم له؛ واضطرابه، والوهم في تسمية صحابيّه، وبُطلانه من بعض طرقه.

ووقفت له على ثلاثة طرق يُروى بها عن أبي هريرة τ ؛ تتقارب ألفاظها:

أ – اللفظ السابق أعلاه؛ عند البزار من طريق أشعث بن بَرَاز، ونقل الحافظ في مختصر زوائد البزار 1/ 127 رقم (96) أنه لم يعرفه الهيثمي، وتعقّبه بأنه معروف بالضعف، ونقل قول البخاري: (منكر الحديث)، وقال المعلمي عنه: (ضعيف جدا)، وسبق السخاوي، رحمه الله، –في المقاصد الحسنة: ص (36) رقم (59)– إلى القول بأنه (شديد الضعف)، وأنّ (الحديث منكر جدا).

ب – طريق أبي معشر السندي، عند الإمام أحمد في مسنده، قال عنه الشيخ المعلمي: (كثير التخليط في الأسانيد، ثم اختلط اختلاطاً شديداً فلم يَدْرِ يدري ما يحدث به، فهذا: لا يضع عمداً، ولكنه قد يسمع للموضوع فيرويه بسند الصحيح غلطاً)، كما في تعليقه على الفوائد المجموعة ص (281) الحاشية رقم (1)، وهو في مسند أحمد برقم (8801)، وضعّف إسناده الشيخ شعيب ورفاقه لضعف أبي معشر.

ج –طريق ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة، وقد نقل الزركشي –في نكته على مقدمة ابن الصلاح: 2/263 – 264– عن شيخ الإسلام الهروي أنه رواه في كتابه (ذم الكلام) بسنده من طريق ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة τ، وأنه قال: (لا أعرف علّة هذا الخبر؛ فإن رواته كلهم ثقات، والإسناد متّصل)، وهو في (ذم الكلام) 4/ 166 – 169 رقم (659)، وتعقّبه مُحقّقه د. عبد الرحمن الشبل –رحمه الله– في تقويته وفي القول باتّصاله، كما نقل الزركشي عن الحافظ عبد الحق الإشبيلي، وعن القرطبي –في أوائل (المفهم)– تصحيحه، والذي رأيته في (المفهم) للقرطبي: =

سعيد [1] فإن حُمِل على ما قَدَّمْتُ [2] فليس بمنكر، والله أعلم).

=

1/ 93 أنه ساقه مُستشهداً به؛ ولم يُصرّح بتصحيح ولا تحسين، وكذلك صنع عبد الحق –في الأحكام الكبرى: 1/ 297، وفي الأحكام الوسطى: 1/ 103 من طريق ابن أبي ذئب عن المقبري، وفي: 1/ 104 من طريق أبي معشر عن سعيد، ولم أقف عليه في الأحكام الصغرى– فلم يُصرّح عبد الحق بشيء، ثم نقل الزركشي تضعيفه عن القاضي عياض، والذي في إكمال المعلم له: 1/ 136 حكايته لتضعيف الأصيلي وغيره؛ كما نقل الزركشي عن الطحاوي أنه تأوّل الحديث؛ وظاهر عبارته أن الطحاوي علّق ذلك على صحّته، هكذا هو في نكت الزركشي المطبوعة؛ وبالرجوع إلى إكمال المعلم للقاضي عياض تبيّن لي أن الكلام كُلّه للقاضي عياض، وأنه هو الذي عزا للطحاوي –ولغيره– أنهم وجّهوا ما جاء في الحديث؛ في مُقابل مَن ذكر أنهم أنكروه: الأصيلي وغيره من الأئمة، ولم يذكر توجيه الطحاوي ومن معه، ثم شرح القاضي عياض المراد به بقوله: (معناه –لو صحّ ظاهره– هو أن ما جاء عنه موافقا لكتاب الله عز وجل وما عُرف من سنته –غير مُخالف لشريعته، ولا يُحَقَّقُ أنه قاله–: فيُصدَّق به، أي بمعناه لا بلفظه، إذ قد صحّ من أصول الشريعة أنه قاله بغير هذا اللفظ، ولا يُكذَّب به إذ يحتمل أنه قاله ρ).

قال الإمام ابن خزيمة –رحمه الله–: (في صحة هذا الحديث مقال، ولم نر في شرق الأرض ولا غربها أحدا يعرف خبر ابن أبي ذئب من غير رواية يحيى بن آدم، وما رأيت أحدا من العلماء يُثبت هذا عن أبي هريرة)، وتبّه البيهقي –في الموضع السابق– على أنه مُختَلَفٌ على يحي بن آدم في إسناده ومتنه اختلافا كثيرا يُوجب الاضطراب.

أقول: فالمعتمد ضعفه وعدم ثبوته من حديث أبي هريرة τ ؛بسائر أسانيده المذكورة، قال العقيلي: إنه ليس له إسناد يصحّ، كما نقله السخاوي –في المقاصد الحسنة: ص (36) رقم (59)– وذكر كلام شيخه الحافظ ابن حجر: (جاء من طرق لا تخلو من مقال)، وكما تقدّم عند البيهقي، رحمهم الله جميعا، والله أعلم.

(1) يعني حديث أبي حميد وأبي أُسيد.

(2) سيأتي بيان ما يعود إليه ضميرُ صِلَةِ الموصول المحذوف،، وهو ما سأذكره في رقم (1) تحت عنوان (ثانيا)، ص (21).

4 –نسب الشوكاني لابن الجوزي إيراد حديث أبي حميد وأبي أسيد في الموضوعات –على معنى أنه حكم بوضعه تبعاً لّذلك– فقال: (إني أظن أن ابن الجوزي قد وُفّق للصواب)، ولكنّ طريقةَ إيرادِ ابن الجوزي للحديثين –أعنى حديثَ كُل من أبي حُميد وأبي أُسيد، وحديثَ أبي هريرة– التبس أمرُها على الشوكاني؛ فلم يتنبّه إلى أن ابن الجوزي روى حديث أبي حميد وأبي أسيد بسنده في مقدمته مُحتجّاً به، بينما روى حديث أبي هريرة في داخل كتابه وقَرَنهُ بِطُعُون العلماء فيه؛ التي جَعَلَتْهُ يُورده ضِمن الموضوعات، ولعلّ هذا الالتباس هو الذي جعل الشوكاني يتردّد ولا يجزم بتصويب صنيع ابن الجوزي.

5 –مع وَهاء حديث أبي هريرة τ نجد الشوكاني يلتمس لمعناه مساغاً مُستَغرباً فيقول: (غاية ما في ذلك: أنه يجوز العمل بما يُروى عن النبي ρ –مِن الكلام الذي هو خيرٌ– مع عدم البحث عن صحّته) ولم يَرتَضِ الشيخ المعلمي كلامه هذا[1].

وأضاف إليه الشوكاني قيداً تحرَّزَ به: (وأيضاً لا يحلّ تكليفُ عباد الله وإرشادهم إليه، ووضْعُهُ في المؤلفات واستخراج المسائل منه)، فأجاز العمل بمضمونه؛ مع عدمَ جوازِ روايته منسوباً للرسول ρ [2].

إلا أنّ فيما ثبت عن رسول الله أعظمَ الغُنْيةِ عن مِثل هذا وأوسَعَها.

ثانيا: توجيهاتُ مَن رأى معناه سائغا، مع ذِكره لتضعيفه؛ أو مع التعليق على الصحّة:

---

(1) أحال في ص (280) –بقوله في التعليق رقم (2): (يأتي ما فيه)– على تفصيله الذي سأذكره في رقم (1) تحت عنوان (ثانيا) ص (21).

(2) يُقارن هذا بما سبق في كلام القاضي عياض في ص (19) ؛ فهو أجود من هذا؛ لأنه تناوله من حيث التصديق والتكذيب، لا من ناحية العمل به.

جاءت لعدد من العلماء –قُدامى ومُعاصرين– عباراتٌ وجّهوا بها معنى حديث أبي حميد وأبي أسيد إلى وِجهة لائقةٍ مع توقُّفهم عن تصحيح الحديث، كالبيهقي –كما في نقل السيوطي– والحافظ ابن رجب؛ والعلامة الصنعاني، رحمهم الله جميعا، ثم الشيخ عبد الرحمن المعلمي –رحمه الله–، والشيخ عبد الله بن يوسف الجديع حفظه الله.

وقد وجدت العلامة المُعلّمي يُفصّل في ذلك: فيُضيّق دائرة المقصودين به؛ ويلتمس تعليلاً للتوجيه الذي فيه، ولهذا آثرتُ الابتداءَ بكلامه:

1 – قال العلامة المعلمي: (على فرض صحة الخبر: فلا سبيل إلى أن يُفهَم منه ما تدفعه القواطع؛ فمن المقطوع به: أنّ معارف الناس وآراءهم تختلف اختلافا شديدا، وأن هناك أحاديث كثيرة تَقبلها قُلوبٌ وتُنكرها قُلوبٌ، وبهذا يُعلم أن ما يَعرِض للسامع من قبول واستبشار ؛ أو نفور واستكار: قد يكون حيث يَنبغي، وقد يكون حيث لا يَنبغي، وإنما هذا –والله أعلم– إرشادٌ إلى ما يُستَقْبَلُ به الخبرُ عند سماعه، وقد يكون مَنشأ ذلك: أن المنافقين كانوا يُرجفون بالمدينة ويُشيعون الباطل، فقد يُشيعون ما إذا سمعه المسلمون –ظنوا صدقه– ارتابوا في الدين، أو ظنوا السوء برسول الله ρ، فأُرشِدُوا إلى ما يَدفع عنهم بادِرَةَ الارتياب، وظَنَّ السوء، مع العلم بأنّ بَادِيَ الرأي ليس بحجة شرعية، فعليهم النظر والتدبر، والأخذ بالحجج المعروفة، والله الموفّق).

2 – قال الإمام البيهقي: (على الأحوال كلها: حديث رسول الله ρ –الثابت عنه– قريبٌ من المعقول، مُوافقٌ للأصول، لا يُنكره عَقْلُ مَن عَقَلَ عن الله: الموضعَ الذي وضع به رسولَ الله ρ من دينه ، وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال، واتّباعه فيما حَكَمَ، وكما هو جميلٌ؛ حسنٌ من حيث الشرع: جميلٌ في الأخلاق؛ حسنٌ عند أولي الألباب، هذا هو المراد بما عسى أن يّصِحَّ من ألفاظ هذه الأخبار) [1].

(1) مفتاح الجنة ص (45 – 46).

3 –قال الحافظ ابن رجب: (إنما تُحمل مثل هذه الأحاديث –على تقدير صحّتها– على معرفة أئمّة الحديث الجهابذة النُقّاد، الذين كثرت مُمارستهم لكلام النبي ρ، وكلام غيره، ولحال رُواة الأحاديث ونَقَلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاصٌّ في الحديث يختصُّون بمعرفته، كما يختصُّ الصيرفي الحاذق بِمعرفة النقود؛ جيِّدها ورديئها.....) (1).

4 –قال العلامة الصنعاني: (جعل الله لكلامه –ρ– رونقا، وطلاوة، وحلاوة، يكاد يعرف الممارسون لأحاديثه كلامه –ρ– من كلام غيره، فإنه قد أوتي –ρ– جوامع الكلم، وآتاه الله من البلاغة ما لم يُؤتِ أحدا من العالمين، ولمعاني كلامه ومقاصده: ما يُعرف به كلامه من كلام غيره؛ في الأغلب) واستشهد على هذا بحديث أبي أُسيد وأبي حميد –رضي الله عنهما– برواية أحمد وأبي يعلى، ثم قال: وإن كان قد ضُعّف فمعناه حسن) (2).

5– قال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع حفظه الله: (هذا –فيما أرى– حديث في صحته نظر، ولو صح فمَحْمَلُهُ: أن يكون شعور العارف بالسنن المخالط للعلم النبوي، المجتهد في البراءة من الهوى، دليلاً على علة في الرواية، لا يجرؤ على القول بها والطعن على الحديث حتى يقف على وجهها) (3).

ثالثا: من رأوا معناه سائغاً لا استنكار فيه؛ ولم يتوقّفوا فيه؛ ولا في صحّته، وقيّده بعضهم بقيدٍ؛ على نحو ما سبق في كلام الحافظ ابن رجب:

---

(1) جامع العلوم والحكم ص (105).

(2) ثمرات النظر ص (148 –149)، وجاء الفاعل: (الممارسون) –في المطبوع– بالياء، وأثبتُّه على صواب الإعراب.

(3) تحرير علوم الحديث ص760، وعلق عليه في الحاشية بأنه جمع طرق الحديث، وبين علله في كتابه "علل الحديث"، وسيأتي مجمل كلامه فيه.

1 –الإمام الطحاوي؛ ترجم بلفظ الحديث لِبيان مُشكله [1]، فقال –بعد أن مهّد بذكر آيات لتوجيه معناه–: { إنما المؤمنون الذين إذا ذُكر الله وجلت قلوبهم) [الأنفال: 2] { الله نزل أحسن الحديث كتابا مُتشابها مّثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله } [الزمر: 23]، وذكر آية ثالثة– قال: (فأخبر الله عز وجل عن أهل الإيمان –مِن هذه الأحوال– عند السماع بِما أُنزل على نبيّهم ρ، وكان ما يُحدَّثون به عنده [2] ممّا يكون في الحقيقة–كما يُحدَّثون به: عنه [3]؛ مِن جنس ذلك، لأن ذلك كله من عند الله عز وجل؛ قامت عليهم الحجة عندهم بصدق ما يحدثهم به عنه، فوجب عليهم –بذلك الوقوف على ما حدثهم به؛ من ذلك– قبولُ قوله، والمُخالفة بينه وبين ما سواه...).

ولخّص الإمام الشاطبي كلام الطحاوي هذا في قوله: (بيّن وجهَ ذلك الطحاويُّ) فذكر الآيات؛ وقال: (فأخبر عن أهل الإيمان بِما هُم عليه عند سماع كلامه، وكان ما يُحدَّثون به عن النبي ρ من جنس ذلك، لأنه –كُلَّهُ– من عند الله، ففي كونهم عند الحديث: على ما يكونون عليه عند سماع القرآن: دليلٌ على صدق ذلك الحديث، وإن كانوا بخلاف ذلك وجب التوقُّف لِمُخالفتهما سواه) [4].

---

(1) في مشكل الآثار: 15/ 344 –346.

(2) لعله أراد بهذا: ما يسمعونه منه مباشرة.

(3) لعل مراده به: ما يُنقل لهم عنه؛ ولم يسمعوه منه.

(4) الموافقات ص (735)، وتعقب الشاطبي الجملتين –الأخيرتين عند الطحاوي– بقوله: (ما قاله يلزم منه أن يكون الحديث موافقا لا مُخالفا في المعنى، إذ لو خالف لما اقشعرّت الجلود ولا لانت القلوب، لأن الضدّ لا يُلائم الضد ولا يُوافقه)، لكنْ علّق عليه الشيخ عبد الله دراز بقوله: (إنما يلزم منه أن يكون موافقا في تلك الصفات، أما في نفس المدلول فلا)، وناقشه في الضدّية التي ذكرها: بأنه لا يلزم من كونه مُشتملا على معنى –ليس في الكتاب– أن يكون ضدّاً، ولا ألا تقشعرّ منه الجلود وتوجل القلوب، وأرى مناقشته للجملتين في محلّها، رحمهما الله وجزاهما خيرا.

2 –الإمام ابن حبان؛ ترجم عليه في صحيحه بقوله: (الإخبار عما يُستحبّ للمرء: كثرةُ سماع العلم، ثم الاقتفاء والتسليم) (1).

3 –العلامة ابن الجوزي؛ خصّص له فصلا في مقدمته (2) **استفتحه بقوله: (اعلم أن الحديث المنكر يقشعرّ له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب)، وقفّاه بقول الأوزاعي: (كُنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا).**

4 –الحافظ ابن كثير؛ قال: (معناه –والله أعلم–: مهما بلغكم من خيرٍ فأنا أولاكم به، ومهما يكن من مكروه فأنا أبعدكم منه) (3).

5 –العلامة السندي؛ شرح جُمَلاً منه، وفي سياق ذلك خصّ هذا التوجيه:

. بما اشتبه أمره من الحديث،

. كما حدّده بما يُنقل عنه ρ نقلاً غير مُباشر، فقال:

أ – "تعرفه قلوبكم" أي: يقبله القلب ولا تلحق به الوحشة للنفس، وهذا إمّا:

– بالعرض على أصول الدين المعلومة، فإذا لم يكن مُخالفا يقبله القلب،

– أو بمعرفة رجال الإسناد فإنهم إذا كانوا ثقاتٍ أثباتاً يتسارع القلب إلى القبول (4).

---

(1) صحيح ابن حبان، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر: 1/ 219 –221، وقد استحسنه له الشيخ أحمد شاكر غاية الاستحسان؛ كما سيأتي عند كلامه.

(2) الموضوعات 1/ 146 –147 وعنون له المحقق بعنوان أخذه من مُحتوى الفصل: [كيف يُعرف الحديث المنكر ؟].

(3) تفسير القرآن العظيم: 4/ 345، سورة هود، الآية (88).

(4) وذكر هنا احتمال أن يكون من قبيل: "استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن له القلب، والإثم ما حاك في النفس، وتردّد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك"، وحسّن هذا الحديث؛ وهو يُروى عن وابصة بن معبد، وسبقه إلى =

وقال:

(قلب المؤمن ينظر بنور الله إذا كان قوي الإيمان) [1].

أقول: لا شك أنّه لا يُستغنى عن كُلّ هذه الأمور.

قال: (وهذا محمول على الأمر المُشتبه، وإلا فما ثبت به الأمر في الشرع بلا مُعارض فهو بِرٌّ، وما ثبت النهي عنه كذلك فهو إثم) إلى أن قال: (وهذا يقتضي أنه ينبغي الرجوع إلى الأصول المعلومة الثابتة من الدين فيما اشتبه من الحديث، والله تعالى أعلم).

ب – وقال: ("إذا سمعتم الحديث عني" أي: مرويا عني، وهذا إنما يكون إذا سُمِع من غيره لا منه ρ، ولذلك عُدِّيَ بِـ"عن" لا بِـ"من"، إذ السماع منه لا يُتصوّر فيه ذلك) [2].

6 – قال الشيخ أحمد شاكر: (هذا الحديث خطاب للصحابة، ثم لمن سار على قدمهم، واهتدى بهديهم، واقتدى بإمامه وإمامهم ρ، فعرف سنته وهديه وعرف شريعته، وامتلأ بها قلبه إيمانا وإخلاصا ورِضاً عن طيب نفس، وإعراضا عن الهوى والزيغ، فهو الذي يعرف الصحيح من السنة، ويطمئن قلبه إليه، ويُنكر المردود غير الصحيح؛ فلا يُسيغه في عقله ولا في قلبه...) ثم أثنى على كلام ابن حبان –السابق في ترجمته على الحديث– فقال: (ولله در الحافظ ابن حبان إذ أشار إلى هذا أدق إشارة في العنوان الذي كتب تحته هذا

=

تحسينه الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص (93 – 94) لكنه ذكر له علالا بعد ذلك تُضعّفه، وهو في مسند أحمد برقم (17999)، وضعّف إسناده الشيخ شعيب ورفاقه.

(1) والحافظ ابن رجب يقول: (الحق والباطل لا يلتبس أمرهما على المؤمن البصير، بل يعرف الحق بالنور الذي عليه، فيقبله قلبه، وينفر عن الباطل، فيُنكره ولا يعرفه)، جامع العلوم والحكم ص (100).

(2) نقله الشيخ شعيب ورفاقه في التعليق على مسند أحمد: الحديث رقم (16058).

الحديث...) [1] وذكره، واستحسن الشيخ شعيب ورفاقه كلام الشيخ أحمد شاكر في التعليق على المسند وقالوا: (تُثبته هنا لنفاسته) [2]، ثم وقفت على الحديث؛ نقله بدر الدين الزركشي [3] –في سياق الاستشهاد به– عن ابن حبان، بسنده في صحيحه، وعطف عليه ذكر عنوان ترجمته عند ابن حبان؛ في سياق إقرار فقه ابن حبان لمعنى الحديث في موضع الاستشهاد.

7 –الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (الحديث خاصٌّ بطبقة معيّنة من أهل العلم العارفين بسنته ρ وهديه وحديثه) [4].

وبعد ما سبق من بحث حول سياق متن الحديث؛ وتوجيه أهل العلم لمعناه الوِجهة السليمة، بحيث تمّ عرض الأجوبة الواردة على الاستشكالات المُوجّهة إلى متنه، مِمّا كان سببا للقدح فيه، أذكر كلام العلماء على إسناد الحديث:

أ– مَن حكم مِن العلماء بثبوت هذا الحديث، أو قرّب أمره؛ ورأى أنه أمثلُ من غيره.

ب– مناقشة ما وجّهه علماء آخرون من انتقادات لِسياق إسناده؛ مُستعيناً بالله تعالى.

أ –مَن حكم مِن العلماء بثبوت الحديث، أو قرّب أمره؛ ورآه أمثل من غيره:

(1) في تعليقه على صحيح ابن حبان 1/ 221.

(2) في تعليقه على الحديث رقم (23606)، 39/ 20.

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: 2/ 263.

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (732).

- **الحافظ ابن القطّان الفاسي؛ أورده أولَ حديث في باب: (أحاديث ضعّفها < عبد الحق > وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلّها به: مِمّا ليس بعلّة)** [1].
- **الحافظ ابن كثير –رحمه الله–: (هذا حديث جيّد الإسناد)** [2] **وفي موضع آخر: (هذا إسناد صحيح)** [3].
- **وقال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح)** [4].
- **وقال البزّار: (لا نعلمه يُروى من وجه أحسن من هذا)** [5].
- **والبيهقي** [6] **يقول إنه (أمثل إسناد رُوي في هذا المعنى).**
- **وقال الألباني: (هذا سند حسن، وهو على شرط مسلم، وصحّحه ابن القطّان)** [7].
- **وكما تقدم فقد خصّص له العلاّمة ابن الجوزي رحمه الله فصلاً في مُقدّمة كتابه (الموضوعات) مُحتجًّا به.**

---

(1) في بيان الوهم والإيهام 5/ 307 –312، رقم الحديث رقم: (2490)، وابن القطان (ت: 628 هـ) رحمه الله تعالى.

(2) تفسير القرآن العظيم: 3/ 488، سورة الأعراف، الآية: (157).

(3) تفسير القرآن العظيم: 4/ 345، سورة هود، الآية (88).

(4) مجمع الزوائد 1/149-150

(5) كشف الأستار 1/105-106

(6) مع تعليله، كما في مفتاح الجنة ص (44 –45)، رقم (95)، وسيأتي مع التعليق عليه.

(7) سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/360-رقم732

والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات 1/387 –عن أبي أحميد أو أبي أسيد، بالشك–، وأحمد في مسنده رقم16058 و23606، والبخاري في تاريخه 5/415، والبزار في مسنده: 9/ 168 –169 رقم (3718)، وابن حبان رقم63 وغيرهم، كلهم من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما به.

ب – المناقشات لما وُجّه لسياق سنده من انتقادات:

1 – لخّص الشيخ المُعلّمي –رحمه الله– مُجمل الانتقادات بقوله (قد يُخدش في الخبر من أربعة أوجه:

الأول: الإنكار.

الثاني: ما أشار إليه الإمام أحمد من الشك.

الثالث: الشك في لُقيّ ربيعة لعبد الملك).

هكذا ذكرها ثلاثة، وذهل عن الرابع؛ ولعله تفرُّد عبد الملك بالحديث.

ولعلّ مناقشة ما ذكره –رحمه الله– تظهر مِمّا يلي، بحسب ترتيبه:

الأول: الإنكار، لكنه قد تقدّم من كلام أهل العلم ما يتوجّه به متن الحديث الوِجهة الصحيحة، وبذلك فلا محذور.

الثاني: أخرج الإمام أحمد الحديث في موضعين [1] بالمتن والسند نفسه؛ عن شيخه: أبي عامر –وهو عبد الملك بن عمرو العَقَدي– وفي الموضع الثاني نبّه على الشك الذي ذكره المعلمي، ويوجد نصان فيه –لِشيخين آخرين للإمام أحمد– يذكران الشك:

أ –النص الأول: (شك فيه عبيد بن أبي قرة فقال: عن أبي حميد أو أبي أسيد، وقال: "ترون أنكم منه قريب")؛ وعبيدٌ هذا: ذكر الإمام أحمد روايته هكذا مُعلّقة، ولم يُسندها؛ حيث لم يذكر صيغة تحديثه بها، وفي تعليق الشيخ شعيب قوله: (يعني أن شيخ أحمد: عبيد بن أبي قرة رواه عن سليمان بن بلال بالشك بحرف "أو" بدل الواو، وعبيد بن أبي قرة من رجال "التعجيل"، وهو ثقة ربما خالف، وأبو عامر العقدي أتقن منه وأحفظ وروايته هي الراجحة)، أما

(1) للمسند: (16058)، (23606).

مخالفته في التقديم والتأخير: "أنكم منه قريب" فأمرها يسير، حيث لا يختلف بها المعنى، ثم إنه من المعروف أن الجزم مُقدّم على الشك.

ب –النصّ الثاني: (شكّ أبو سعيد –في أحدهما– في "إذا سمعتم الحديث عني") وأبو سعيد هذا شيخ آخر لأحمد علّق روايته أيضا؛ حيث لم يذكر صيغة تحديثه، وهو مولى بني هاشم، قال الحافظ عنه: (صدوق ربما أخطأ)، كما في التقريب، ومعناه –والله أعلم– أنه روى الحديث بسنده عن الصحابيين معا، لكنه عَرَضَ له شك في لفظ أحدهما: هل في أوّله اللفظ المرفوع: "إذا سمعتم الحديث عني" ؟، وهذا الشك أضعف من سابقه، فما دام قد حَفِظَ اللفظ المرفوع عن أحد الصحابيين –وجزم به– فالصحابة كلهم عدول؛ رضي الله عنهم، فلا يضره كونه شَكَّ فيه عن الصحابي الثاني،ثم إن راوي الجزم أوثق، مع أنّ الجزم مُقَدَّمٌ على الشك، كما سبق، والله أعلم.

الثالث: أن لُقيّ ربيعة بن أبي عبد الرحمن لعبد الملك لم أقف على وجه الشك فيه؛ فكلاهما مدني، وربيعة قديم؛ جاء في ترجمته –عند المزي [1] – عن ابن أبي خيثمة قوله: (أدرك بعض أصحاب رسول الله ρ، والأكابر من التابعين)، قال الشيخ المعلمي –رحمه الله–: (أخرج مسلم عن سليمان، وعن عمارة بن غزية، عن ربيعة، عن عبد الملك، عن أبي حميد –أو عن أبي أسيد– خبراً في القول عند دخول المسجد والخروج منه، وهذا يُشعر بأن مسلما يرى أن ربيعة أدرك عبد الملك، وأن عبد الملك ثقة، وقد ذكره ابن حبان

(1) تهذيب الكمال: 9/ 128.

في الثقات، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس...)، حتى إن الحافظ أثار احتمال أن تكون له رؤية أو صحبة [1].

ومن خلال هذا الكلام يأتي الجواب عما يليه:

الرابع: هو تفرُّد عبد الملك، وفي بقية تقريره ما يُنبّه إليه، والجواب: أنه ما دام قد وثقه النُّقَّاد فلا يضرّ تفرّده.

وهذا هو الذي يُتوقّع أن المعلمي يعنيه في إجماله؛ ولعله ذهل عن القول بأنه الرابع.

2 –مخالفة رواية الحديث لِسياق رواية أخرى له؛ كما قال الطحاوي [2]: (هكذا روى ربيعة هذا الحديث عن عبد الملك بن سعيد، وقد رواه بكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن عبد الملك بن سعيد هذا؛ فخالفه في إسناده ومتنه...)، ثم ساق روايته بسنده عن بكير عنه عن عباس بن سهل: (أنّ أبي بن كعب كان في مجلس، فجعلوا يتحدّثون عن رسول الله ρ بالمُرخَّص والمُشدَّد، وأبي بن كعب ساكت، فلم يكن غير أن قال: أي هؤلاء: ما حديثٌ بلغكم عن رسول الله ρ تعرفه القلوب ويلين له الجلد، وترجون عنده، فصدّقوا بقول رسول الله ρ، فإن رسول الله ρ لا يقول إلا الخير).

أقول –وبالله التوفيق–: أرى أنّ هذه المُخالفة لا تُؤثّر قدحاً مّن وجوه:

1 – أنه بدا للإمام البخاري –رحمه الله–أن رواية أبي الموقوفة (أشبه) ولعل ذلك –والله أعلم– لِكونها خَلَتْ عمّا اعترى الأخرى –المرفوعة–

(1) الإصابة 3/ 106 في ترجمة أبيه الصحابي سعيد بن سويد τ، ثم ترجم له هو تحت القسم الثاني: في معرفة من لم يرد ρ، ولم يَرِد أنه سمع منه ρ ؛ لِصِغره، في: 5/ 50.

(2) في مشكل الآثار: 15/ 345.

مِن مُلابسات الشك، ولعله من الترجيح النسبي[1]، ومع هذا فالروايتان –مع اختلافهما– حصل اجتماعهما في عبد الملك؛ وهما غير مُختلفتين رفعاً ووقفاً، فمن المألوف أن يُوجه الصحابي؛ كأُبي بن كعب رضي الله عنه، ويُرشد بكلامٍ –مَضْمونُهُ مرفوعٌ– بلفظٍ لا يرفعه؛ تورُّعا، واتّكالا على رفع غيره –من الصحابة– له[2].

(1) تعرّض –لِفكرة الترجيح النسبي– المعلق على المنتخب من العلل للخلال، الشيخ طارق بن عوض الله، لكنّه بنى كلامه على ما في اللفظ المرجوح من نكارة، أما ما ذكرته فَمَبْنَى كلامي فيه على خُلوّ الرواية الراجحة – في نظر البخاري– من ملابسات الشك الذي في الرواية التي رآها مرجوحة، وقد جاءت كلمة البخاري بلفظ (أشبه) في تاريخه الكبير –5/ 415– ولعلّ البيهقي نقلها بالمعنى بلفظ: (أصح) –كما في مفتاح الجنة– وكذلك ابن رجب، رحم الله الجميع.

(2) أرى أن حديث أبي حميد وأبي أسيد –رضي الله عنهما– لو قُدّر أنه لم يثبت: سُنّةً قوليةً، فقد يُقال –وأستغفر الله من القول بلا علم– هو من قبيل أحاديث الشمائل المرفوعة؛ لِتعلُّقه بصفة كلام رسول الله ρ ونوعه، نظيرٌ لِمَا له حكم الرفع، ومن أحاديث الشمائل في وصف أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– لكلامه قولها: لم يكن يسرد كسردكم، أخرجه البخاري في صحيحه –باب صفة النبي ρ (3375)، والترمذي في الشمائل رقم (213)، إلا أنّ الفرق بينهما أن هذا وصفٌ لِواقعٍ على ما هو عليه، وأما الذي في هذا الحديث فهو بالاستنباط وطلب الدلائل والأمارات، والله أعلم.

2 –مجيء كلا الروايتين من طريق عبد الملك لو قُدّر تخالفُهما؛ فليس هو المسؤول عنه؛ وقد ذكر له النسائي[1] حديثاً –وصفه بأنه منكر– فلم يُحمّل عبد الملك تَبِعَةَ نكارته، بل قال: (لا ندري مِمّن هذا!).

3 –أن هذه رواية الأثر عن أبي بن كعب τ جاءت من طريقين فيهما نظر: هما طريق ابن لهيعة وعبد الله بن صالح، بِسندهما إلى عبد الملك عن عباس ابن سهل، ولهذا شكّك المزي في ثبوت رواية عبد الملك عن عباس بن سهل، فذكر فيمن يروي عنه عبد الملك: (عباس بن سهل... إن كان محفوظا)، ومع هذا فقد أعلَّ البيهقي حديث أبي حميد وأبي أسيد المرفوعة بمخالفة ما رواه ابن لهيعة وعبد الله بن صالح موقوفاً على أبي بن كعب؛ قال: (فصار الحديث المسند معلولا).

قال الشيخ بدر البدر –بعد أن ذكر أن رواية البخاري الموقوفة: من طريق عبد الله بن صالح–: (العجيب من البيهقي أن يُرجِّح روايته ورواية عبد الله بن لهيعة –وهو صدوق مختلط– على الرواية الصحيحة التي لا مطعن فيها)[2].

على أن الشيخ عبد الله الجديع نبّه على نكتة دقيقة فيما رواه عبد الله ابن صالح كاتب الليث: هي أن البخاري انتقى من حديثه، فهذا هو وجه ترجيح البخاري لِمَا رواه –هنا– من طريقه[3]، وفيه العذر للبيهقي لِمَا تبعه فيه.

---

(1) السنن الكبرى: 3/ 293 الحديث رقم (3036)، وذكر مُحقّقها حسن بن عبد المنعم شلبي أن هذا التعليق من نسخة الظاهرية، ويُوافقه ما في تحفة الأشراف: 8/ 17..

(2) مفتاح الجنة ص (45) التعليق (129).

(3) علل الحديث له، تحت الإعداد، وخلاصة ما يذهب إليه –حفظه الله– في إعلال الحديث: أ –أن متنه يُسلّط أهل الأهواء على السنن. ب –أن عبد الملك بن سويد لا ترتفع درجته إلى أن يُحتجّ به في أصل ينفرد به. ج –أنه رُوي من طريق عبد الله بن صالح بإسناد ومتن مخالف، وعبد =

والخلاصة –مِمّا قدمته– أني مع مَن يرى ثبوت حديث أبي حُميد وأبي أُسيد –رضي الله عنهما– بالمعنى اللائق به؛ وأسأل الله حسن العمل والحفظ من الزلل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

وقد نبّهني فضيلة د.عبد الرحمن بن سليمان الشايع –جزاه الله خيرا– إلى ما عسى أن يعكّر على الاستدلال بهذا الحديث على المطلوب: بأن هذا الحديث نفسه لم يعتمد أهل العلم الذين قوّوه –في ثبوته– على ما جاء فيه من توجيهٍ دون نظرٍ إلى ضوابط الثبوت الأخرى، فعاملوه معاملة غيره من الأحاديث، ونظروا في سنده وحال رواته وبقية شروط الثبوت، ثم قالوا بما جاء فيه هذا معنى كلامه، وما كتبه لي بخطه –حفظه الله– هو: (يُقال: هذا الحديث لا يخلو إما أن يكون ضعيفا أو صحيحا، فإن كان ضعيفا فلا إشكال، وإن كان صحيحا: فالطريقة التي صحّ بها هي المُعتمدة لِصِحّة أمثاله، ويبقى معنى الحديث: فيه أمرٌ زائدٌ لا يُعارض طرق الثبوت المتفق عليها).

– ومِمّا يشهد لهذا الحديث؛ ولفظه مُقارب له –مع ضعف الشاهد–: حديث رواه محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه τ قال: قال رسول الله ρ: "ما حُدّثتم عني مِمّا تعرفونه فخذوه، وما حُدِّثتم عني مِمّا تُنكرونه فلا تأخذوا به"، قال: "فإني لا أقول المنكر، ولست من أهله".

=

الله ليس بالقوي، لكنّ أدنى ما تُثبته روايته: الاختلافُ في الحديث على عبد الملك بن سعيد، وهو علّة مُؤثّرة دالّة على ضعفه.

أقول: لعلّ فيما سبق من أقوال أهل العلم: ما يُجيب على هذه الإيرادين الأخيرين.

وأما الأول: فالجواب عنه أن الحديث واردٌ في أمر زائد لا يُنافي طُرق الثبوت المتّفق عليها، كما سيأتي في كلام د. عبد الرحمن الشايع، جزى الله الجميع خيرا.

وقد سبق للشيخ عبد الله الجديع تقويته في تعليقه على المقنع في علوم الحديث لابن الملقن 1/236-237.

أخرجه الخطيب [1]، ومن طريقه ابن الجوزي [2]؛ وفي سنده المسيب بن واضح وسليم بن مسلم المكي، وهما ضعيفان [3].

وأخرجه البيهقي بإسناد آخر عن محمد بن جبير؛ مرسلا [4]؛ وقال عنه "منقطع".

– ومِمّا ثبت في هذا الباب: أثر علي بن أبي طالب τ ؛ قال: إذا حدّثتكم عن رسول الله ρ حديثاً فظُنُّوا به الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه.

أخرجه الطيالسي في مسنده [5]، وأحمد في المسند [6]، وابن ماجه [7]، وعبد الله في زوائد مسند أبيه [8]، وعلي بن الجعد في مسنده [9]، وغيرهم؛ كلهم من طريق عمرو بن مرة، سمع أبا البختري يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: سمعت عليا يقول: ....

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، ورجاله مُحتجٌّ بهم في الصحيحين [10].

---

(1) في الكفاية: ص (106).
(2) في مقدمة الموضوعات: 1/ 103.
(3) كما لسان الميزان: 4/ 189، 8/ 69 – 71.
(4) في المدخل، كما في مفتاح الجنة ص (44).
(5) مسند الطيالسي: 1/ 89.
(6) مسند أحمد 1/ 122، 126.
(7) سنن ابن ماجه: 1/ 9 رقم (20).
(8) مسند أحمد: 1/ 130، 131.
(9) مسند علي بن الجعد: 1/ 279 رقم (123).
(10) مصباح الزجاجة: 1/ 47.

وكذلك هو عند أحمد في مسنده، وفي زوائد ابنه [1] ؛ من طريق عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي، من غير ذكر أبي عبد الرحمن بينهما، والصواب الأول، قال الدارقطني: (والصحيح: مَن ذكر أبا عبد الرحمن) [2]، لأن من زاده أوثق.

ولأثر علي τ شاهد –ضعيف– عن عبد الله بن مسعود τ بلفظه؛ عند أحمد في مسنده [3]، وابن ماجه [4]، والدارمي [5].

قال البوصيري: (فيه انقطاع؛ عون بن عبد الله لم يسمع من عبد الله بن مسعود) [6].

ومن الآثار عن التابعين ومن بعدهم؛ رحمهم الله:

- قول الإمام الربيع بن خثيم: (إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل) [7].
- وقد سبق قول شعبة رحمه الله ؛ (قيل له: من أين تعلم أن لشيخ يكذب ؟ قال: إذا روى عن النبي ρ: "لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها" علمت أنه يكذب) [8].
- وقيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال: (يعيش لها الجهابذة) [1].

(1) في المواضع السابق ذكرها.

(2) علل الدارقطني: 4/ 156 –158.

(3) مسند أحمد: 1/ 385، 415.

(4) سنن ابن ماجه: 1/ 9 رقم (16).

(5) سنن الدارمي: 1/ 145.

(6) مصباح الزجاجة: 1/ 47.

(7) المحدث الفاصل ص (316)، ومعرفة علوم الحديث ص(244) رقم(111)

(8) المحدث الفاصل ص (316).

- **وعْنْوَنَ العلامة ابن الجوزي بقوله: (فصل: واعلم أن حديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب)[2].**
- **قال العلامة القاسمي: (يعني الممارس لألفاظ الشارع الخبير بها وبرونقها وبهجتها).[3]**
- **وقال العلامة ابن الجوزي أيضا: (المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ ونُسِبَ إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمّ الخياط لما نفعتا ثقتهم ولا أثّرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره) [4].**
- **وقد سبق له رحمه الله تفسير مناقضته للأصول [5] بقوله: (فمتى رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام، كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبى داود والترمذي ونحوها، فانظر فيه، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قَرِّبْ أمره، وإن ارْتَبْتَ به ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم... فإنك تعرف وجه القدح فيه).**
- **وسئل الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: (هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن**

=

(1) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص (3).

(2) الموضوعات 146/1.

(3) قواعد التحديث ص (165).

(4) الموضوعات 151/1.

(5) الموضوعات 141/1، على أن ا.د. مسفر الدميني حاول تفسيرها –من خلال ما حكم عليه العلامة ابن الجوزي من الأحاديث بالوضع– بثلاثة أمور: أ–الأصول العقلية والمنطقية المعتبرة عند الشارع. ب–مصادر التلقيَ من الشارع وهي الكتاب والسنة. ج –مقاصد الشريعة وأهدافها التي أكدها الشارع. انظر كتابه: (مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه للموضوعات) ص (86).

الصحيحة وخلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ρ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه كان مخالطا للرسول ρ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ρ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فللأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله؛ من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح: ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم) [1].

(1) المنار المنيف ص (32-33).

نماذج من أحاديث حُكِمَ عليها بعدم الثبوت لركاكتها

لقد نبه الإمام الشافعي رحمه الله على ما خصّ الله -عز وجل- به الثابت من حديث نبيه ρ: بأنه تولى نقله العدول الأثبات ممن تطمئن النفوس إلى صدق المخبر به منهم، أما ما عداه فإن الله عز وجل يجعل له علاماتٍ تُرشد العلماء لِردّه ونفيه ؛ مما يأتي الصدق بخلافه، أو للصدق دِلالاتٌ على بطلانه، قال رحمه الله: (لا يُستدَلُّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاصّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدَلّ على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أنه يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثرُ دِلالاتٍ بالصدق منه)[1].

وفيما يلي أمثلة تكلم العلماء عليها:

1- حديث فيه قصة فضة النوبية رضي الله عنها (مولاة فاطمة الزهراء رضي الله عنها)، وهو الذي روي أنه نزل فيه قوله تعالى: { ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا} [الإنسان:8] عن ابن عباس رضي الله عنهما: مرض الحسن والحسين فعادهما جدهما رسول الله ρ وعامّة العرب، فقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك، فنذر صوم ثلاثة أيام... الحديث وفيه: أنهم أطعموا إفطارهم مسكينا، ثم يتيما، ثم أسيرا، وظلوا طاوين ثلاثة أيام، وفيه شعر لعلي رضي الله عنه:

فاطمُ يا ذات السداد واليقين أما ترين البائس المسكين

وممن استنكر من العلماء هذا الحديث:

أ- الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، قال رحمه الله: (ومن الحديث الذي تنكره القلوب حديث رواه ليث عن مجاهد عن ابن عباس...) فذكره.

(1) الرسالة للإمام الشافعي النص رقم (1099).

وقد أطال الكلام على رده، ومما قاله: (هَبْ أنه آثر <عليٌّ> على نفسه هذا السائل، وهل يجوز له أن يحمل على أطفاله جوعَ ثلاثةِ أيامٍ بلياليهنّ؟! ما يَرُوج هذا إلا على حمقى جُهّال، أبى الله لِقُلوبٍ مُنْتَبِهَةٍ أن تظن بعلي رضي الله عنه مثل هذا، فهذا وأشباهه عامّتها مُفْتَعَلَةٌ). (1)

ب– العلامة ابن الجوزي –بعد أن ذكر أول القصة وأشار لروايتها من طريق آخر– قال: (ذكر حديثا طويلا من هذا الجنس، في كل يوم يُنشد عليا أبياتا وتجيب فاطمة بمثلها، مِن أَرَكِّ الشعر وأفسده، مما قد نزّه الله ذَيْنِكَ الفصيحين عن مثله، وأجلَّهما عن إجاعة الطفلين بإعطاء السائل الكُلَّ، فلم أَرَ أن أُطِيلَ بذكر الحديث لركاكته وفظاعة ما يحوي) (2).

ج– شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– وأطال المناقشة حوله، وممّا قاله: (هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث) (3).

د– العلامة ابن كثير قال: (هذا الحديث منكر، ومن الأئمة من يجعله موضوعا، ويسند ذلك إلى ركة ألفاظه، وأن هذه السورة مكية، والحسن والحسين إنما وُلِدَا بالمدينة). (4)

هـ– الإمام الذهبي قال: (هذا من وضع الجهلة فإن فيه شعرا ملحونا). (5)

و– الحافظ ابن حجر حيث علق على قول الذهبي (كأنه موضوع) قال: (ليس ما قاله ببعيد). (6)

---

(1) نوادر الأصول ص65.

(2) الموضوعات 172/2 رقم733 وقد ساقه السيوطي مطولا بروايته في اللآلئ المصنوعة 371/1-374

(3) منهاج السنة 171/7-187.

(4) البداية والنهاية 295/8.

(5) ترتيب الموضوعات ص117 رقم346.

(6) الإصابة 75/8.

2– حديث ابن عباس قال رسول الله ρ: "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة (الحمد) عشر مرات و (قل أعوذ برب الفلق) عشر مرات و (قل أعوذ برب الناس) عشر مرات و(قل هو الله أحد) عشر مرات و (قل يا أيها الكافرون) عشر مرات وآية الكرسي عشر مرات فإذا سلم قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة ثم يقول أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو غافر الذنوب وأتوب إليه سبعين مرة فمن فعل ذلك دفع الله عنه شر الليل وشر النهار وشر أهل السماء والأرض وشر الأنس وشر الجن وشر السلطان الجائر والذي بعثني بالحق إنه لو كان عاقا لوالديه لغفر الله له ويعطيه سبعين حاجة من حوائج الدنيا والآخرة كل حاجة يعطيه غير مردودة، وأن الليل والنهار أربعة وعشرون ساعة يعتق بكل ساعة فيها –لكرامته على الله– سبعين إنسانا من الموحدين ممن استوجب النار..." الحديث.

قال ابن عراق: (قال ابن الجوزي: فيه مجاهيل أحدهم قد عمله، قال السيوطي: وأخرجه الشيرازي في الألقاب من طرق، ولاشك في وضعه، ويشهد لذلك ركاكة ألفاظه وما فيه من التراكيب الفاسدة ومخالفة مُقتَضَى الشرع في مواضع، وقد أخرجه أبو نعيم في كتاب "قربان المتقين" من حديث علي بسندين متصل ومنقطع، ثم قال: فيه ألفاظ مكذوبة وآثار الوضع عليه لائحة). [1]

ونقل ابن عراق عن البرهان البقاعي قوله: (ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثيرٌ في حديث القُصّاص، قال ابن الجوزي: وإني لأستحيي من وضع أقوام وضعوا: مَن صلى كذا فله سبعون دارا، في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية، وإن كانت

(1) تنزيه الشريعة المرفوعة 93/2.

القدرة لا تعجز؛ ولكنّ هذا تخليطٌ قبيح، وكذلك يقولون: من صام يوما كان كأجر ألف حاج وألف معتمر؛ وكان له ثواب أيوب، وهذا يُفسِد مقادير موازين الأعمال).[1]

3– حديث: أن مريم سألت الله عز وجل أن يُطْعِمَهَا لحما ليس فيه دم، فأطعمها الجراد، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه العقيلي في الضعفاء؛ في ترجمة (نضر بن عاصم الهجيمي) وقال: (لا يُتابع عليه ولا يُعرف إلا به) [2]**، وساق له الذهبي إسنادا آخر من طريق شيخه أبي الفضل ابن عساكر بسنده إلى أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعا: "اللهم أَعِشْهُ بغير رضاع، وتابِعْ بينه بغير شياع"، وسأل الذهبي شيخه عن الشياع فقال: الصوت** [3]**، قال الذهبي: (فهذا الإسناد على ركاكة متنه أنظف من الأول، و يُريني فيه هذا الدعاء، فإنها ما كانت لتدعو بأمر واقع، و ما زال الجراد بلا رضاع و لا شياع)** [4].

وقال الحافظ: (هذا الإشكال غير مُشكِلٍ لجواز أن يكون الجراد ما كان موجودا قبل)[5].

وقال الألباني: (ضعيف) [6].

---

(1) تنزيه الشريعة المرفوعة 6/1.

(2) الضعفاء للعقيلي 4/ 287.

(3) وبنحو هذا في النهاية 520/2.

(4) ميزان الاعتدال 259/4.

(5) لسان الميزان 278/8-279.

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم1992.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقد أتت من خلال هذا البحث المتواضع أمور:

1 –إظهار أثر الحاسة المرهفة لَدَى من شرّفهم الله بخدمة ميراث سيّدنا رسول الله ρ لتمييز صحيحه من مدخوله وسليمه من معلوله.

2 –تفتيشهم في مجال الألفاظ عن أفصحها وفصيحها، وما هو لائقٌ برسول الله ρ أن يصدر عنه مما هو ليس بلائق مُنْضَمًّا –على سبيل أنه قرينة– إلى وسائل فحص الثبوت الأخرى التي لا مَناص من الاحتكام إليها في كل الأحوال.

3 –تعبيرهم عما ليس بلائق، وما هو مُنافٍ، بأن فيه (رِكّة) أو (ركاكة) –وهما مصدران عند أهل اللغة –أو هو (ركيك)– ممّا يعني ضعفَ تركيب الكلام المُخِلّ بالفصاحة أو الخاطيء في الإعراب، وتَتَابُعُ المؤلفين في علوم الحديث على التنبيه على هذا؛ بدءاً من العلامة ابن الصلاح، فيما وقفت عليه، فمن بعده.

4 –توجُّه تصرُّفات أهل العلم إلى تقوية ردّ الرواية بركاكة ألفاظ المروي ؛ إما بنفيها والحكم بوضعها، أو إعلالها والحكم بالضعف الشديد عليها.

5 –مِن أوسع مَن جمع الأحاديث الموضوعة العلامة عبد الرحمن بن الجوزي، وهو يذهب إلى أنه: (إذا كانت ألفاظ الحديث ركيكةً، يُنَزّه عن مِثلها رسولُ الله ρ، فالحديث موضوع)، كما في دراسة فضيلة ا.د. مسفر الدميني.

6 –ما يُعكّر على هذه القرينة من محُاولات بعض الوضاعين تَخَيُّرَ العبارات الفصيحة البليغة، مع عدم قيامِ شأنٍ لهذا التعكير؛ حيث يتعرّض المروي لوسائل أخرى للفحص عن ثبوته.

7 –ورود أحاديث صحيحة تُوجّه إلى الأخذ بهذا المسلك، منها حديث الدعاء للمُهتمّ بالسنة النبوية ونقلها للناس وخدمتها: "نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها"، مع تنبيه هذه الأحاديث له على ضرورة الوعي وعدم التفريط، والحفظ والحرص، واستشعار مسؤوليّة أداء الأمانة.

8 –حديث الصحابيين أبي حميد وأبي أسيد –رضي الله عنهما– وبحث العلماء في حقيقة ما دلّ حديثهما عليه، ولكونه يُؤسس أصلاً في بابه: أدى إلى حَيطة بعض العلماء في التوقف في الأخذ به والعمل بما فيه؛ مُحاذَرَةً من فتح باب الهوى، في حين جاء توجيه علماء آخرين له وِجْهةً لائقةً بما يصدر عن رسول الله ρ من كل خير ومن بُعد عن كل شر، وكون هذا المعنى لا يُنافي الأخذُ به طُرُقَ الثبوت المُتّفق عليها، ولا تُعارضها شروطُ الثبوت فيه.

9 –ما جاء مِن مأثوراتِ كلماتٍ عن أهل العلم: هي صدًى لهذا التوجيه، أوردت عدداً منها.

ومن جُملتها: كلامٌ نافعٌ للحافظ الصاغاني رأيت مُناسبةَ الختمِ به لأهميّته في صيانة المسلم في أعظم عباداته، وهو دعاؤه، مِن آفاتٍ تحمِلُها مَروياتٌ –مما البحثُ بِصَدَدِهِ– تالفةٌ؛ ليس لها أسانيد تثبت بها، قال رحمه الله: (هذا من جنس اعتناء بعض الأغبياء الجُهّال والعوامّ الضُّلاّلِ: يدعون بدعاء "تمخيشا" و"تمشيشا" و"تمخيثا"، ودعائهم في الشدائد بأسماء أصحاب الكهف، ودعاء "شميخ" [1] وغيرهم من الدعوات المجهولة؛ بزعمهم أن هذه من أسماء الله العِظَام والأدعية المُستجابة عند العلاّم، وأنه من التوراة والإنجيل، ولسنا مُلتزمين في شريعتنا بتلك الأدعية في الصباح والمساء، ولم يَقُلْ بها أحدٌ من العلماء؛

(1) في أدعية البهائية –إحدى فرق الضلال– قولهم: (تبارك الله من شمخ مشمخ شميخ....)، وألفاظ أخرى مُستكرَة، انظر "فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام" 1/ 502.

بل وَضَعَهَا أغبياء الأُدَباء وسُفهاء القصاص لتغرير العوام وجمع الحطام...، والشيطان في أكثر الأزمان يُظْهِرُ لتلك الأسماء تأثيراتٍ ومنافعَ لأجل غرر الجُهّال، وربما يكون التلفُّظُ بتلك الأسماء كُفْراً، وليس لنا أن نتكلم بكلام لا يُعرف معناه بالعربية، وقد قال تعالى: { ما فرطنا في الكتاب من شئ } [الأنعام:38] وهو يقول ويدعو: "هباشراهيا" "إذوياء" "أصباوت" [1]، فكن مُتّبعاً لهذه الدقيقة؛ فقد ضلّ بها خلق كثير، وقانا الله عن البدع والأهواء والفتنة المُدلهِمّة الظلماء كالليلة السوداء، وكذا الاعتناء بألف اسم واسم واحد؛ يدعون بعض العوام بها، ولم يَرِدْ فيها خبرٌ ولا أثرٌ عن السلف الصالح وأئمة الهدى، بل بعضها كفر، لأن أسماء الله تعالى توقيفية، لا يجوز لنا أن ندعو إلا بما ورد في الكتاب والسنة...).[2]

هذا وعلى الله الكريم وحده الاعتماد في بلوغ المراد، وما كان فيه من صواب فمن الله؛ وله الحمد والمنة، وما كان مِن خطأٍ فمِن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) في أخبار مكة للفاكهي 1/ 480 رقم (1046): رواية من تفسير سنيد –وهو ضعيف الحديث– أن "أصباوت" معناه الصمد، وفي خبر قبله –في سنده من لم يُعرف– أنه مكتوب على مقام إبراهيم، وأنه اسم الله الأعظم، ولم أقف على صحّة ذلك.

(2) كما في كشف الخفاء 2/562-563.

فهرس المصادر والمراجع

1. الأحكام الشرعية الكبرى للحافظ عبد الحق الإشبيلي (ت582هـ) تحقيق: حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد–الرياض.
2. الأحكام الوسطى للحافظ عبد الحق الإشبيلي (ت582هـ) تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد–الرياض
3. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي نشر مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة مكة المكرمة الطبعة الأولى تحقيق الشيخ عبد الملك بن دهيش.
4. أساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ) دار الكتب العلمية بيروت 1419هـ.
5. الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) طبع دار نهضة مصر القاهرة تحقيق علي محمد البجاوي.
6. إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض اليحصبي (ت544هـ) تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء–القاهرة، الطبعة الأولى 1419هـ.
7. البحر المحيط لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي 0ت: 794 هـ) نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف –الكويت –طبع دار الصفوة بمصر –الطبعة الثانية 1413 هـ = بتحقيق د. عبد الستار أبوغدة
8. البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (ت: 774 هـ) هجر للطباعة والنشر مصر الطبعة الأولى 1418 هـ تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي.
9. بيان الوهم والإيهام لابن القطان (ت628هـ) نشر دار طيبة الرياض الطبعة الأولى 1418هـ تحقيق الحسين آيت سعيد.
10. التاريخ الكبير للإمام البخاري تصوير بيروت عن الطبعة الهندية.
11. تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة بيروت نشر الجديع للبحوث والاستشارات بريطانيا الطبعة الأولى 1424هـ.
12. تحفة الأشراف للمزي نشر الدار القيمة الهند الطبعة الأولى 1384هـ تحقيق عبد الصمد شرف الدين.

13. ترتيب الموضوعات للذهبي (ت: 748 هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1415 هـ تعليق كمال بن بسيوني زغلول.
14. الترغيب والترهيب للمنذري طبع دار التراث نشر مكتبة الإرشاد مصر.
15. تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الأولى 1418 هـ تعليق سامي بن محمد السلامة.
16. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق (ت: 963 هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1399 هـ تحقيق الشيخين: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبدالله محمد الصديق.
17. تهذيب الكمال للمزي نشر مؤسسة الرسالة بيروت تحقيق دار بشار عواد معروف الطبعة الأولى 1408هـ.
18. توضيح الأفكار للصنعاني (ت1182هـ) نشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى 1366هـ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.
19. ثمرات النظر في علم الأثر للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت: 1182هـ) تعليق رائد بن صبري بن أبي علفة دار العاصمة الرياض الطبعة الأولى 1417هـ
20. جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت795هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة الثانية 1412هـ
21. الحديث حجة بنفسه للألباني –نشر المكتب الإسلامي –بيروت.
22. الدر المنثور للسيوطي (ت911هـ) نشر مركز هجر مصر الطبعة الأولى 1424هـ تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي.
23. دراسة حديث "نضّر الله امرءاً سمع مقالتي.." لفضيلة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد مطابع الرشيد المدينة المنورة الطبعة الأولى 1401هـ.
24. ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت481هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم–المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1416هـ.
25. الرسالة للإمام الشافعي (ت: 204 هـ) تصوير المكتبة العلمية بيروت تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

26. سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني نشر دار المعارف الرياض.
27. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للشيخ الألباني نشر دار المعارف الرياض.
28. سنن أبي داود مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى 1419 هـ تحقيق الشيخ محمد عوامه.
29. سنن الترمذي نشر المكتبة الإسلامية بيروت بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخرين.
30. سنن ابن ماجه للحافظ محمد بن يزيد القزويني (ت207هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – نشر عيسى البابي الحلبي – مصر.
31. سنن الدارمي نشر دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى 1407هـ تحقيق فواز أحمد زمرلي و خالد السبع العلمي.
32. السنن الكبرى للنسائي نشر مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى 1421هـ تحقيق حسن عبد المنعم شلبي.
33. شرح الكوكب المنير لابن النجار: محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي (ت: 972 هـ)، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – طبع دار الفكر بدمشق – عام 1402 هـ، بتحقيق د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد.
34. شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (ت321هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.
35. شعب الإيمان للبيهقي نشر دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى 1410 هـ بتعليق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
36. الشمائل المحمدية للإمام أبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، تحقيق: محمد عفيف الزعبي، دار العلم–جدة، الطبعة الأولى 1403هـ.
37. صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي (ت739هـ) تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية–القاهرة.
38. صحيح ابن حبان مؤسسة الرسالة بيروت 1408هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط.

39. صحيح البخاري (مع فتح الباري) للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز؛ رحمه الله، بترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، وعناية محب الدين الخطيب، طبع ونشر المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، سنة 1380هـ.

40. الضعفاء الكبير للعقيلي (ت: 322 هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى تعليق د. عبد المعطي أمين قلعجي.

41. طبقات ابن سعد نشر دار صادر بيروت تحقيق إحسان عباس.

42. العبر في خبر من غبر للذهبي نشر دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1405 هـ بتعليق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

43. علل الحديث للشيخ عبد الله يوسف الجديع (إفادة خاصة من مؤلفه جزاه الله خيرا).

44. علل الدارقطني نشر دار طيبة الرياض الطبعة الأولى 1409هـ تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله.

45. علوم الحديث لابن الصلاح (ت: 643 هـ) دار الفكر دمشق تصوير 1406 هـ تحقيق د. نور الدين عتر.

46. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت: 902 هـ) دار المنهاج الرياض الطبعة الأولى 1426 هـ تحقيق د. عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد.

47. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام د. غالب بن علي العواجي المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتوزيع جدة الطبعة الرابعة 1422 هـ

48. الفوائد المجموعة للعلامة الشوكاني (ت1250هـ) تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي نشر المكتب الإسلامي.

49. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت: 1332 هـ) دار إحياء الكتب العربية مصر تحقيق محمد بهجة البيطار.

50. الكامل في ضُعفاء الرجال لأبي أحمد ابن عدي الجرجاني نشر دار الفكر بيروت الطبعة الأولى 1404 هـ.

51. كشف الأستار عن زوائد مسند البزار، للهيثمي، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة (1399 هـ).

52. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل العجلوني الجراحي (ت: 1162 ه) مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية 1399 ه تعليق الشيخ أحمد القلاش ؛ رحمه الله.
53. الكفاية، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.
54. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ت: 911 ه) تصوير دار المعرفة بيروت.
55. لسان العرب لابن منظور الإفريقي دار صادر بيروت.
56. لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: 852 ه) دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى 1423 ه تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده.
57. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، تحقيق الشيخ حسين سليم أسد الداراني، نشر دار المأمون، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى؛ سنة (1412ه).
58. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لابن خلاد الرامهرمزي (ت360ه) دار الفكر بيروت 1391ه تحقيق د. محمد عجاج الخطيب.
59. مختار الصحاح نشر مؤسسة الرسالة بيروت 1413ه.
60. مختصر زوائد البزار للحافظ ابن حجر العسقلاني الناشر مؤسسة الكتب الثقافية بيروت الطبعة الأولى 1412 ه بتعليق صبري عبد الخالق أبو ذر.
61. المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، مع تلخيصه للذهبي، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، مصورة عن الطبعة الهندية.
62. مسند الإمام أحمد، أشرف على تحقيقه د. عبد المحسن التركي، الجزء الرابع، تحقيق الشيخ شعيب الأناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى؛ سنة (1414 ه).
63. مسند البزار (البحر الزخار) نشر مؤسسة علوم القرآن سوريا ودار العلوم والحكم المدينة المنورة الطبعة الأولى 1409ه تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله.
64. مسند الطيالسي نشر دار هجر مصر الطبعة الأولى 1419هـ تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي.
65. مسند علي بن الجعد تحقيق د. عبد المهدي بن عبد القادر نشر مكتبة الفلاح الكويت الطبعة الأولى 1405ه.

66. مصباح الزجاجة لأبي بكر البوصيري (ت 840 ه) تحقيق موسى محمد علي و د. عزت علي عطية، مطبعة حسان –مصر– الناشر دار الكتب الإسلامية.

67. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس؛ أبي الحسين أحمد بن زكريا، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى؛ سنة (1411ه).

68. معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: 405 ه) دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1424 ه شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم.

69. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي نشر دار الهدي النبوي تحقيق بدر البدر.

70. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت656ه) نشر دار ابن كثير دمشق بيروت الطبعة الأولى 1417ه تحقيق محي الدين مستو ورفاقه.

71. المقاصد الحسنة للسخاوي (ت902ه) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1399ه تحقيق الشيخ عبد الله محمد الصديق والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

72. مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه "الموضوعات" ا.د. مسفر الدميني الطبعة الأولى 1405 ه نشر دار المدني جدة.

73. المقنع في علوم الحديث لسراج الدين بن الملقن تحقيق عبد الله يوسف الجديع الطبعة الأولى دار فوز للنشر الأحساء 1413 ه.

74. المنار المنيف في الصحيح والضعيف للعلامة ابن القيم (ت: 751 ه) دار العاصمة الرياض الطبعة الأولى 1416 ه تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اعتنى به د. منصور السماري.

75. المنتخب من العلل للخلال للعلامة ابن قدامة المقدسي (ت620ه) تحقيق: طارق بن عوض الله، نشر دار الراية–الرياض 1419ه.

76. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728 ه) نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى 1406ه تحقيق د. محمد رشاد سالم.

77. منهج النقد في علوم الحديث د. نور الدين عتر دار الفكر دمشق الطبعة الثالثة 1401 ه.

78. الموافقات للشاطبي: إبراهيم بن موسى (ت 790هـ) الطبعة الأولى 1425هـ دار الكتب العلمية بيروت تحقيق الشيخ عبد الله دراز.

79. الموضوعات للعلامة ابن الجوزي (ت 597هـ) نشر دار أضواء السلف الرياض الطبعة الأولى 1418هـ تحقيق: د. نور الدين بويجيلار.

80. ميزان الاعتدال للإمام الذهبي نشر دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى 1382 هـ تحقيق علي محمد البجاوي.

81. النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر (ت794هـ) تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السلف–الرياض

82. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (ت: 606 هـ) نشر المكتبة الإسلامية الطبعة الأولى 1383 هـ تحقيق محمود محمد الطناحي رحمه الله.

83. نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول لأبي عبد الله محمد الحكيم الترمذي نشر دار صادر بيروت.

84. الوضع في الحديث د. عمر حسن فلاته نشر مكتبة الغزالي دمشق ومؤسسة مناهل العرفان بيروت الطبعة الأولى 1401هـ.

فهرس الموضوعات

المقدِّمة 93

الركاكة لغة واصطلاحا 97

التنبيه النبوي لوعي السنة النبوية وتمييزها عما عداها 103

نماذج من أحاديث حكم عليها بعدم الثبوت لركاكتها 126

الخاتمة 130

فهرس المصادر والمراجع 133

فهرس الموضوعات 140